"الإدارة الفرنسية في سوريا خلال مرحلة الانتداب (1920–1946: الجهاز العسكري والأمني نموذجاً)"

أ. د. حسام النايف

مخطط البحث:

أولاً– الأوضاع السياسية في سوريا عشية الانتداب الفرنسي:

ثانياً– تثبيت سلطة الانتداب الفرنسي على سوريا:

ثالثاً– الجهاز الإداري في عهد سلطة الانتداب:

1– مشروع الدويلات الطائفية.

2– الجهاز الإداري السلطوي.

رابعاً– الجهاز العسكري والأمني في عهد سلطة الانتداب:

1– الجهاز العسكري.

2 – جهاز الشرطة والدرك.

الخاتمة.

شهدت الأوضاع الأمنية والإدارية والسياسية في سوريا تغيرات وتبدلات واضحة في مرحلة الاحتلال الفرنسي نتجت عن مواجهة قواته للحركة الوطنية، وتمثلت في السياسة الفرنسية القائمة على بثّ النزعات الطائفية، وتقسيم البلاد على أسس طائفية وعشائرية ومذهبية، فضلاً عن سعيها الدائم لقمع الحركات والثورات والتحركات الشعبية كلّها بعنف شديد. وفي الوقت نفسه حاولت استمالة السكان عندما ضمت إلى جهازها الأمني

والعسكري عدداً من العناصر السورية، ولكن عندما شعرت بخطر هذه العناصر عمدت إلى تسريحهم أو إحالتهم للتقاعد المبكر خوفاً من تحولهم إلى عناصر داعمة للاستقلال.

حاول البحث تناول الإدارة الفرنسية في سوريا مع التركيز بشكل خاص على الجهازين الأمني والعسكري الفرنسي في ظل إدارة الانتداب الفرنسي بين عامي 1920-1946.

أولاً- الأوضاع السياسية في سوريا عشية الانتداب الفرنسي:

هناك أسباب كثيرة للثورة العربية[1] من أهمها: الممارسات العثمانية، ومنها إعدام الشهداء في بيروت عام 1915 ودمشق عام 1916، فكان قرار قيامها في العاشر من حزيران عام 1916 بقيادة الشريف حسين، وبمشاركة عدد كبير من الضباط العرب[2] الذين كانوا في الجيش التركي، وقد اشترك فيها أبناء الشريف حسين الأربعة: (فيصل وعلي وعبد الله وزيد).

استطاعت قوات الثورة دخول دمشق في الأول من تشرين الأول عام 1918، وتابعت القوات العربية أعمالها؛ لتحرير باقي المناطق السورية، وفي 12 تشرين الثاني 1918، انسحبت القوات التركية نهائياً من سوريا. إن وصول قوات الثورة العربية إلى دمشق قوبل في أنحاء سوريا جميعها بحماس كبير، فسارعت المدن السورية كلّها إلى رفع الأعلام العربية، وإعلان التحاقها بالثورة، والتزامها بأوامر القيادة العربية.

لكن من سوء حظ الأمة العربية أن يحدث ذلك كله في أواخر أيام الحرب العالمية الأولى، ففي الوقت الذي كانت فيه القوات العربية تنتشر في المدن السورية، انهارت جبهة البلقان باستسلام البلغار، كما بدأ الألمان بالبحث عن وسائل توصلهم إلى الهدنة

[1]- تناولت العديد من المصادر العربية للثورة العربية الكبرى، ولن أدخل هنا بتفاصيل الثورة كونها خارج إطار البحث المتناول.

[2]- زين الدين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سورية ولبنان، بيروت 1971، ص 71.

والسلام، وعندما علمت فرنسا بمساعي ألمانيا لعقد الهدنة، وشعرت بزوال الخطر عن بلادها، سارعت لإظهار أطماعها بشدة[3]، وتوصلت إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية وقِّع في لندن في 30 أيلول عام 1918 لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة، التي خولتها لها اتفاقية سايكس بيكو[4]. ومنها السيطرة المباشرة على سوريا، وكان أن بدأت باحتلال الساحل السوري في 6 تشرين الثاني 1918.

لكن الاحتلال الفرنسي لسوريا اصطدم بمقاومة مسلحة من قِبل الحركة الوطنية العربية[5]، إذ استمرت الأعمال الثورية على شكل مجموعات مسلحة قامت بمهاجمة المواقع والحاميات الفرنسية، ثم أخذت شكلاً أكثر تنظيماً وشمولاً وكانت بقيادة الشيخ صالح العلي في الساحل السوري وإبراهيم هنانو في شمال سوريا[6].

عملت الحكومة العربية على مدّ الثوار في حلب والساحل السوري بالسلاح والمال والضباط لتدريب الرجال في محاولة منها لتنظيمهم وتوجيههم، فأوفدت الملازم إبراهيم الشغوري إلى منطقة العمليات، وهو من أبناء كفر تخاريم، ليكون معاوناً لهنانو، وليكون همزة الوصل بين ثورته والحكومة؛ وليدرب الثوار على استخدام القنابل[7]، كما انضم إلى الثوار كثير من الضباط السوريين، ولاسيما الذين استقالوا من الجيش العثماني؛ ليشاركوا الثوار في تحرير البلاد والحصول على الاستقلال[8].

---

[3]– ساطع الحصري: يوم ميسلون، بيروت 1945، ط2، ص 73، 74.

[4]– خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق /1918–1920/، دار المعارف مصر 1971، ص 53.

[5]- Stefaanos YEARSIMOS. Milliyetter Va sinirlar, Istanbul, 1994, p 184.

[6]– رضا: قصة الكفاح الوطني في سورية /1918–1946/، حلب 1956، ص 56.

[7]– المصدر نفسه: ص 2–3.

[8]– أحمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق 1993، ط1، ص 209.

بدأت الأعمال الثورية تتصاعد بشكل لافتٍ للنظر في أنطاكية بدءاً من مطلع عام 1920، إذ تكررت التقارير الفرنسية عن مجموعات مسلحة تتعرض للقوافل الفرنسية، وتقطع طرق المواصلات بين إدلب وحارم وتنسحب إلى أنطاكية والإسكندرونة[9] وراحت هذه التقارير تتهم الحكومة العربية بتنظيم هذه المجموعات المسلحة وتسليحها، فقد أشار أحد هذه التقارير إلى أن حلب قد أصبحت مركز اضطراب يتوافد إليه العرب المسرحون من الجيش[10].

وفي 16 أيار 1920، أذاع هنانو بيانه معلناً الثورة رسمياً في الشمال[11]، وبعد أيام قليلة وصلت قوة صغيرة تركية بقيادة الضابط بدري الشركسي ومعها مدفع جبلي واحد، ثم اتصل هنانو، بعد إعلان الثورة رسمياً، بثورة الشيخ صالح العلي في المنطقة الساحلية؛ للعمل على سد الثغرات بين الداخل والساحل، ودمج الثورات مع بعضها[12].

وفي 14 تموز 1920 وجه غورو إنذاراً نهائياً إلى فيصل طالب فيه بقبول الانتداب الفرنسي بصورة غير مشروطة واعتماد العملة الفرنسية، ووضع حدّ للنشاطات المعادية لفرنسا، وإلغاء التجنيد الإجباري، وتسريح الجيش، وتسليم خط حديد حلب–رياق إلى الفرنسيين؛ مما كان يعني إقامة حاميات عسكرية فرنسية في مختلف المدن السورية.

وكان أن سقطت الحكومة السورية[13] في تموز 1920، حيث قبل فيصل الإنذار الفرنسي في 20 تموز بعد انتهاء مدّته بثلاثة أيام، وبعد أن حلَّ المؤتمر الوطني السوري

---

9)- Documents Francis des Affaires Etrangères Concernant le Levant, 19,Beryut,14 Sep 1920.

10)- Documents Francis des Affaires Etrangères Concernant le Levant, 9, 19,Beryut,14 Sep P 1919

11)– علي رضا: قصة الكفاح الوطني في سورية، ص 60.

12)– أدهم آل جندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق 1960، ص 83.

13)– للتوسع في الحكومة العربية وظروف نشأتها وتطورها انظر:

– قاسمية: الحكومة العربية في دمشق.

أولاً الذي كان قد رفض الإنذار. ورفض غورو وقف زحفه ما لم تنفذ شروطه الأخرى. غير أن الشروط لم تنفذ وواصل الفرنسيون زحفهم، وألحقوا هزيمة بالقوات السورية في ميسلون في 24 تموز، إذ أصر وزير الدفاع السوري في الحكومة العربية الأولى يوسف العظمة على ألا تدخل القوات الفرنسية إلى دمشق بسهولة، فقرر هو ورفاقه الخروج للتصدي للفرنسيين، وكانت موقعة ميسلون التاريخية، وعلى الرغم من عدم تكافؤ القوى على أرض المعركة، فقد استطاع القائد الكبير يوسف العظمة الصمود، بمن معه من أبطال ، أكثر من ثماني ساعات متواصلة قبل أن تصيبه قذيفة من إحدى الدبابات فأردته صريعاً رحمه الله[14]. واحتلوا دمشق في اليوم التالي. وكان فيصل قد حاول يائساً استعادة شيءٍ من السيطرة على الوضع والمساومة مع فرنسا لإبقاء عنصر ما من السلطة العربية في دمشق، غير أنه أخفق وغادر سوريا في الأول من آب إلى فلسطين[15].

ثم بدأت القوات الفرنسية تعمل على نزع سلاح الثوار، وحملهم على الاستسلام من دون قتال، كما سيروا حملة عسكرية نحو كفر تخاريم؛ مستغلين غياب قائد الثورة إبراهيم هنانو الذي كان يسعى لتنظيم المقاومة في أنطاكية، واستطاعوا احتلالها في 23 آب 1920، وأمام هذا الوضع قرر الثوار الاتصال بالأتراك[16]، الذين كانوا يحاربون

– مالكوم ياب: نشوء الشرق الأدنى الحديث، ترجمة خالد الجبيلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1998، ط1.

[14]– للتوسع عن معركة ميسلون انظر: ساطع الحصري: يوم ميسلون؛ محيي الدين السفرجلاني: فاجعة ميسلون والبطل يوسف العظمة، دمشق 1937م؛ الزركلي : الأعلام، ج8، طبعة دار العلم للملايين، بيروت.

[15]– ياب: نشوء الشرق الأدنى الحديث، ص 50350–351.

[16]– رضا: قصة الكفاح الوطني في سورية، ص 59–60. وانظر: فارس زرزور: معارك الحرية في سورية، دمشق 1962، ص 92.

الفرنسيين في كيليكيا؛ للاتفاق مع قادتها على تزويد الثورة بالسلاح والعتاد لمواصلة الثورة.

سافر إبراهيم هنانو في 17 آب 1920، مع وفد من الثوار على رأسهم نجيب عويد إلى تركيا، وبعد المفاوضات وافق الأتراك على توحيد الأعمال الحربية بين الجانبين ضد العدو المشترك[17]، ووقّعت بين الطرفين اتفاقية في 7 أيلول 1920، واتُفق أن ما يقوم به هنانو من أعمال حربية هو باسم الحكومة السورية، أي أن تركيا عدّت هنانو استمراراً للحكومة السورية، وأن ما يعطى للجانب السوري من عتاد وسلاح يكون هدية لا قيمة لها في الحاضر والمستقبل، كما تقرر أن تبقى الحدود بين سوريا وتركيا مفتوحة لتبادل التعاون العسكري عند الحاجة[18]، ومن جملة بنود الاتفاقية: أن تقدم تركيا الخرطوش ومدفعاً واحداً أو أكثر حسب اللازم، وأن تحدد الحدود بين الجانبين لجنة مشتركة لوضع الحدود، كما تقدم تركيا بعض الجنود المدربين على المدفعية لتدريب الثوار[19].

كانت منطقة جسر الشغور صلة الوصل بين هذه الثورات، فتحرك مجاهدو الشمال في 26 تشرين الثاني 1920م؛ للسيطرة على هذه المدينة، من أجل تأمين الاتصال بين ثورة الشمال والساحل، وخاضوا معركة مع القوات الفرنسية انتهت بهزيمة الفرنسيين، وهروب جنود الحامية الفرنسية، واستسلام البقية[20].

---

[17]- علوني: نضال شعب سجل خلود ، ص 50. وانظر: فارس زرزور: معارك الحرية في سورية، ص 92-93.

[18]- مذكرات الشغوري: ص 10-11.

[19]- مذكرات السعدون: ص 13.

[20]- علواني: نضال شعب سجل خلود، ص 51-52.

وانظر: فارس زرزور: معارك الحرية في سورية ، ص 97.

وانظر أيضاً: F.O. 371/6453,A/ 2013/ BERUT 13 DES 1920.

أمام هذا الوضع المتردي، أدرك الفرنسيون استحالة السيطرة على تلك البلاد جميعها ، مع محاربة العرب والأتراك في وقت واحد، فقرروا التخلي عن أحد القطرين إما سوريا أو كيليكيا التي تعدُّ جزءاً لا يتجزأ منها بالطبع، ولكن الفرنسيين ورغبة منهم بالتفرغ لسوريا قرروا التخلي عن هذه المنطقة لصالح الأتراك مقابل تحالف هؤلاء معهم وتخليهم عن مساعدة المقاومة الوطنية فيها ضدهم، ومن أجل ذلك لم تتردد فرنسا في التضحية بقسم من مطامعها، فقررت التخلي عن كيليكيا.

وبغية إزالة العوائق التي تعرقل عملها في سوريا، كانت قد تنازلت عن الموصل لبريطانيا في معاهدة سان ريمو عام 1920، ووافقت على وضع فلسطين تحت الانتداب الإنكليزي وحده، وبدأت مفاوضات مع الأتراك للجلاء عن كيليكيا، وضمنت عدم معارضة إنكلترا في كل ما ستقوم به من الأعمال والحركات في سوريا[21]، ثم وقعت هدنة مع الأتراك تكون مقدمة للصلح معهم ليتم لها بعد ذلك القضاء على الثورة في سوريا.

على إثر توقيع الهدنة مع تركيا، توقف تزويد الثوار بالأسلحة، كما وصلت نجدات فرنسية تزيد على خمسين ألف جندي جلبت من كيليكية، فرفعت عدد الجيش الفرنسي الذي يقاتل الثوار السوريين إلى خمسة وسبعين ألف جندي، وبذلك ازدادت القدرات العسكرية الفرنسية، وقويت ضد الثوار، في محاولة لمنع الانتصار على الفرنسيين[22].

ثانياً– تثبيت سلطة الانتداب الفرنسي على سوريا:

وهكذا تبدد حلم الدولة العربية وابتدأت مرحلة الانتداب الفرنسي، الذي حظي بالشرعية الدولية إثر صدور قرار عصبة الأمم الذي منح فرنسا حقَّ الانتداب على سوريا ولبنان بهدف إرشاد الأهالي ومعاونتهم في إدارة البلاد، كما أوكل القرار إلى سلطة

---

[21]– الحصري: يوم ميسلون، ص 70.

[22]- F.O. 371/6450, E 5715 BERUT, 3 JON 1921.

وانظر أيضاً: مذكرات الشغوري.

الانتداب مهمة وضع نظام أساسي للدولتين وتنشيط الإدارة المحلية والمحافظة على الأمن والنظام، لكنها خرجت عن الهدف والمهمة معاً.

وبدلاً من تحقيق ذلك ركزت السلطة الانتدابية اهتمامها على تحقيق الهيمنة الاستعمارية وزيادة مكاسبها الاقتصادية من خلال السيطرة على الموانئ والطرقات العامة والسكك الحديدية، فقامت بإنشاء حكم عسكري لإعادة ترتيب حكم البلاد حسب نظام فرنسي يترأسه المندوب السامي، ويعاونه سكرتيره العام ومجموعة من الموظفين الذين يشكلون جهاز السلطة المركزية في بيروت. كما تم تعيين مسؤولين فرنسيين يمثلون المندوب السامي في دمشق وحلب واللاذقية والسويداء، على رأس أجهزة إدارية يضم الواحد منها نحو عشرين موظفاً في كل إقليم، وعهد إلى بعض المسؤولين إدارة المؤسسات المحلية.

والجدير بالذكر أن السلطة الفرنسية دمجت بين التنظيم الإداري والقوة العسكرية لمزيد من إحكام السيطرة على البلاد. وقد تشكل كادر الإدارة الفرنسي من نحو ثلاثمئة وخمسين مسؤولاً (أغلبهم من العسكريين) للإشراف على إدارة الإقليم، وما يزيد على ألف ضابط يقودون فرق جيش الشرق؛ فضلاً عن ثلاثة آلاف موظف فرنسي يعملون في مجالات التجارة والتعليم[23].

وكانت مهمة السلطة الانتدابية في مراحلها الأولى شاقة جداً، إذ صرح الجنرال المفوض ساراي بأن سوريا قد شهدت في سنة 1922 خمسة وثلاثين ثورة دفن فيها من الجيش الفرنسي خمسة آلاف جندي[24]؛ ونتيجة لذلك فقد كانت مهمة الجنرال غورو (1919–1923) عسكرية بالدرجة الأولى، وكان حكمه صارماً؛ فلجأ إلى سياسة تقسيم سوريا لبسط سيطرته عليها كما سنرى. كما اضطر خلفاؤه من بعده، وبالأخص منهم

---

[23]- Yapp، M (1996), The Near East Since the First World War, London. p. 87.

[24]– نجيب الأرمنازي : سورية من الاحتلال حتى الجلاء، بيروت. ١٩٧٣، ص 38–39.

ساراي (1925) ودو جونوفيل (1925–1926)، لشن حملة عسكرية شاملة تهدف إلى إخماد الثورة السورية الكبرى التي اندلعت في جميع المدن الرئيسة وأجزاء كبيرة من الريف السوري في غضون سنة 1925، واستمرت العمليات العسكرية حتى تم القضاء على الثورة بصورة نهائية في مطلع سنة 1927.

وفي المرحلة التالية التي استمرت بين 1927 و1939، نجحت سلطة الانتداب في تحقيق هدوء نسبي وفرض سيطرتها على مختلف المدن والمناطق، وأفادت الحكومة الفرنسية من هذا الهدوء لتنظيم الإدارة المحلية الصورية، ووضع الصورة النهائية للكيان الجمهوري الجديد، إذ أوكلت هذه المهمة إلى المفوض هنري بونسو (1926–1933) الذي اشتهر بذكائه ودبلوماسيته، ففتح الحوار مع القوى الوطنية وشكّل مجلساً نيابياً وبدأت الخطوات الأولى لكتابة الدستور. وتوجت جهوده بإعلان الجمهورية السورية وانتخاب محمد علي العابد أول رئيس منتخب لها في كانون الثاني 1932.

ولكن محاولات وضع دستور للبلاد وإبرام معاهدة تحكم أسس العلاقة بين الحكم الوطني وسلطة الانتداب قد تسببت في صراع طويل بين الطرفين، فأرسلت الحكومة الفرنسية مفوضها دي مارتيل (1933–1938) ليحكم قبضته بحزم على الحركات الوطنية كلّها، حيث كانت بوادر الحرب العالمية الثانية قد أخذت في الظهور، ولم يكن الفرنسيون يرغبون في تقديم أية تنازلات من شأنها أن تضعف سلطتهم في سوريا، ولاسيّما بعد أن أصيبت العلاقات بين سلطة الانتداب والنخبة السياسية السورية بنكسة كبيرة إثر تنازل الفرنسيين عن لواء الإسكندرونة لتركيا[25] في تموز 1939، حيث سادت أجواء السخط والفوضى من جديد؛ ممّا دفع المفوض الجديد بيو (1938–1940) لإعلان الأحكام العرفية واعتقال الزعماء الوطنيين، مؤذناً ببدء مرحلة جديدة من الحكم المباشر والسيطرة المطلقة.

---

[25]– للتوسع في قضية لواء اسكندرونة والتنازل عنه انظر: حسام النايف: لواء إسكندرونة حكاية وطن سُلب عنوة، وزارة الثقافة، دمشق، 2013.

في المرحلة التالية (١٩٤٠- 1945) برز ازدياد رد الفعل الوطني السوري المتمثل بالحراك الشعبي والوطني، وازداد الصراع البريطاني–الفرنسي بصورة واضحة أكثر بعد أن وقعت فرنسا في قبضة الاحتلال الألماني، وأصبح الجنرال الفرنسي دانتز حاكماً على سوريا ولبنان من قبل الحكومة الفرنسية الموالية لألمانيا، قبل أن تتحرك القوات البريطانية للإطاحة بحكومة فيشي الموالية للألمان وتثبيت وجود الحلفاء في سوريا في حزيران ١٩٤١، وقد استغلت بريطانيا الضعف الفرنسي لتبسط نفوذها على المناطق السورية كلّها، في حين لم تكن سلطة قوات فرنسا الحرة تتجاوز مدينة دمشق وضواحيها. وكان هذا التقسيم يعكس مدى التدهور العسكري الفرنسي مقارنة بجيش المشرق البريطاني الممتد بين مصر والهند؛ ونتيجة لذلك التفوق سيطر البريطانيون في سوريا على الإدارة المحلية والخدمات العامة كالنقل والجمارك والبريد والبرق. ومع أن الحملة البريطانية كانت بمثابة إنقاذ الهيبة الفرنسية في بلاد الشام إلا أن وجودها العسكري أتاح لها مجال التدخل في الشأن السوري بصورة مباشرة، فأخذت تتودّد إلى بعض زعامات الطوائف المتورطة التي كانت قد فقدت الأمل في قدرة فرنسا على إحلال مشروعها الطائفي[26].

وقد أثار التغلغل البريطاني في مناطق سوريا عامة حنق السلطة الفرنسية إلى درجة أن الجنرال ديغول قد اضطر إلى مصارحة السفير البريطاني في باريس بأنه يُعدُّ أن البريطانيين يقفون وراء المشكلات جميعها في دول المشرق، وأنهم يسعون إلى إضعاف النفوذ الفرنسي في الشرق[27]. ولاستعادة نفوذهم في سوريا لجأ الفرنسيون إلى دعم الاحتلال عن طريق إرسال تعزيزات عسكرية لمواجهة ١٩٤٥ عندما قصفت الحامية الفرنسية مبنى البرلمان فقتلت حراسه، وبلغت الأحداث ذروتها في ٢٩ أيار وامتدت الاشتباكات بين القوات الفرنسية والمواطنين إلى شوارع دمشق، فسقط مئات القتلى والجرحى

26)- Bourne. K, and Watt, D.C. edits. British Documents on Foreign Affairs, Weekly Political
Summary; 10 April 1942, and October 1944.

27)- Ibid; (E 6670/5/89); 25 August; 1945.

من جراء القصف المدفعي على المدينة، ولدى انتشار الثورة في أرجاء القطر السوري جميعه، وسقوط عدد كبير من القتلى بادرت الحكومة البريطانية إلى إصدار إنذار إلى الجيش الفرنسي بوقف إطلاق النار فوراً والعمل على سحب قواته من المدن السورية، ولم تجد السلطة الفرنسية بداً من الاستجابة فبدأت تنسحب تدريجياً. وبحلول السابع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٦، كانت القوات الفرنسية جميعها قد انسحبت من المنطقة، وتبعتها القوات البريطانية في شهر آب من العام نفسه.

ثالثاً– الجهاز الإداري في عهد سلطة الانتداب:

3– مشروع الدويلات الطائفية:

أدركت الإدارة الفرنسية، أن سوريا كانت دوماً منطلق للحركة القومية العربية، لهذا وجدت أن خير وسيلة للقضاء على الروح القومية هي تقسيمها إلى دويلات تقوم على أسس طائفية، وهذا ما اعترف به الكولونيل جورج كاترو "George Catroux" رئيس مكتب الاستخبارات في إدارة الانتداب الفرنسي بسياسة التقسيم والتجزئة بقوله:

" **إننا جزأنا سوريا مراعاة منا للخصائص الطائفية وليس على وحدة البلاد الطبيعية والجغرافية** "[28].

كانت الغاية من تلك التجزئة هي إضعاف العقيدة القومية، وقتل الروح الوطنية لدى السوريين، والعمل على خلق المنافسات والتفرقة بين تلك الدويلات[29]. وهذا بدوره سيؤدي إلى تشجيع النزعات الانفصالية فيما بينها، وتحويل سوريا إلى دولة داخلية وتكوين دويلات إقليمية مستقلة كل منها عن الأخرى، ومنع الاتصال بينهم، ومن ثَمَّ

[28]– حكيم اليازجي وآخرون، بحوث في الفكر القومي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت 1983، ص 242–243.

[29]– مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، جامعة الدول العربية ، 1956، ج2، ص 140.

يساعد الإدارة الفرنسية في فرض هيمنتها بسهولة على شؤون البلاد[30]، وقد رد عبد الرحمن الكيالي، باسم الكتلة الوطنية على مزاعم الإدارة الفرنسية، وكشف بطلانها بقوله: "**إن سياسة التقسيم والتجزئة لا تستند إطلاقاً إلى رغبات الشعب السوري، ولكنها مبنية على سياسية فرق تسد، وعلى رغبة فرنسا في تجزئة البلاد لتتمكن من إضعافها، فيسهل حكمها**"[31].

ومن الواجب التأكيد هنا على أنّ وجهة النظر الفرنسية هذه حول الأقليات هي منافية للصحة ومخالفة للواقع الاجتماعي السوري، الذي أظهر بوضوح تلاحم الشعب السوري بأطيافه كلّها مع بعض، واستحالة تفريقه كما كانت الحكومة الانتدابية الفرنسية تحاول فعله.

اعتمدت فرنسا في سياستها الانتدابية على القول: إنّ سوريا لم تكن تحت حكم الدولة العثمانية إقليماً موحداً؛ بل كانت مجموعة من الولايات؛ ومن ثَمَّ فإن محاولة إنشاء سلطة مركزية من شأنها أن تزيد من التعقيدات المرتبطة بإدارة الإقليم، وبخلاف الأسس التي قامت عليها دولة فيصل بن الحسين (1919–1920)، فإن السلطة الفرنسية قد رأت أن للأقليات الطائفية خصوصية يمكن الإفادة منها في إضعاف البلاد. وكان مستشار المفوضية العليا روبير دو كاي، أحد أبرز الداعين لهذه الفكرة، إذ جادل بأن بلدان الشرق لم تقم على الانتماء القومي؛ بل قامت على أسس دينية بحتة، وأَضاف بأنه منذ سقوط الدولة الأموية لم تعد سوريا تشكل وحدة سياسية متكاملة؛ بل مجموعة من الأقاليم تضم العديد من الأديان والأعراق المتباينة، ورأى أنه من المتعين على الأنظمة السياسية أن

---

[30]- سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى 1925–1937 على ضوء وثائق لم تنشر، مطابع دار الغد، بيروت 1971، ص 29.

[31]- عبد الرحمن الكيالي، رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، د.م، د.ت، ص 15.

تستوعب هذه الاختلافات، وأن تعترف بها كأمر واقع، ومن ثم تقوم على جمعها بصورة تدريجية في نظام فيدرالي تشرف فرنسا على تأسيسه[32].

لقد أوكلت بريطانيا أمر حليفها فيصل إلى الحكومة الفرنسية التي لم تكن تعترف له بأي حق في سوريا، ولم تكن قد التزمت معه بأي اتفاق. وإمعاناً في فرض سياستها المخالفة لسياسة الإنجليز قامت على إخراجه بصورة مهينة بعد استيلاء قواتها على مدينة دمشق ، وبدأت مع رحيل الأمير فيصل عن سوريا مرحلة جديدة من التقسيم الطائفي.

باشر دو كاي طرح مشروعه الطائفي عقب انهيار الحكم الفيصلي في سوريا،والذي نصَّ على فصل لبنان في دولة مستقلة وإنشاء ثمانية أو تسعة كانتونات في سوريا على النمط السويسري، ولكن غورو رأى أنه يمكن الاكتفاء بأربع حكومات مستقلة؛ لأنه سيكون من الصعب تحمل تكاليف عدد أكبر من أجهزة الحكم، كما أن إدارة عدد كبير من هذه الدويلات الصغيرة سيكون أمراً شاقاً بالنسبة إلى سلطة الانتداب.

وانتصر في النهاية رأي غورو؛ فقُسِّم الإقليم على النحو الذي يبرز التسميات الطائفية الواضحة كالآتي:

- **دولة لبنان الكبير**: أعلنت في أول أيلول سنة ١٩٢٠، وألحقت بها أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا وصيدا وصور ومرجعيون وطرابلس الشام وعكار، وعاصمتها بيروت.
- **دولة حلب** : أعلنت في الثامن من أيلول سنة ١٩٢٠ ، بقرار من المفوض السامي الذي نص على فصل ولاية حلب عن سوريا، وإنشاء دولة مستقلة باسمها.

[32]– لمزيد من التفاصيل عن نظرية روبير دو كاي، انظر:

Rabinovich. I (1979), The Compact Minorities and the Syrian State 1918-45, in Journal of Contemporary History، vol. 18. No. 4, (October 1979), pp. 693-712.

- **دولة العلويين ومسماها الوطني الصحيح هو الساحل السوري**": أعلنت في الثالث والعشرين من أيلول1920، وتكونت من اللاذقية وجبلة وبانياس وصافيتا وطرطوس ومصياف.
- **جبل الدروز: ومسماها الوطني الصحيح هو "جبل العرب"** أعلنت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢١، وأنشئت فيها حكومة برئاسة سليم الأطرش، وعاصمتها السويداء.
- **دولة دمشق** :التي اتخذت من العاصمة اسماً لها.

وجدير بالذكر أن قرار الإدارة الفرنسية بتقسيم سوريا إلى مجموعة دويلات قوبل بمعارضة سياسية شديدة من الأطياف السورية كلّها، وكان رد الفعل الشعبي عنيفاً جداً واتخذ أشكالاً سياسيةً وأعمالاً ثوريةً، واستمرت المعارضة الشديدة لهذا القرار.

وقد مارست السلطة الفرنسية حكماً غير مباشر لإقليم الجزيرة، وحافظ سنجق اسكندرون على استقلاليته المالية والإدارية حتى ضمه لتركيا سنة ١٩٣٩ ، كما أخفق مشروع الدولة الأرمنية التي كان من المفترض أن تشمل اسكندرون وأنطاكية وعينتاب ومرعش وأورفا وأضنة، وكلها مناطق سورية بالطبع، وذلك بسبب التحالف الفرنسي-التركي الذي ساعد على التقدم العسكري التركي في هذه المناطق.

وقد اعتمدت فرنسا القوة العسكرية لفرض سلطتها الانتدابية على سوريا، وذلك نتيجة للثورات التي اندلعت خلال المدة ١٩٢٠-1927، والتي اضطرت الحكومة الفرنسية لإرسال أمهر جنرالاتها كمفوضين في بلاد الشام، واستمرت الأحداث الدامية بصورة متقطعة حتى مذبحة البرلمان في أيار ١٩٤٥ ، فكانت سمة السلطة الانتدابية عسكرية صارمة تهدف إلى المحافظة على هيبة فرنسا ومصالحها الاستعمارية في الشرق.

4– الجهاز الإداري السلطوي:

اختارت حكومة الانتداب أن تتعامل مع النخب الأرستقراطية في الأقاليم السورية المختلفة ، فاعترفت بها ناطقة باسم أغلبية الشعب وبوأتها أبرز مناصب النظام الجمهوري الوليد؛ محتفظة لنفسها بسائر صلاحيات الحكم والسلطات الفعلية لإدارة الإقليم، ونشأ نتيجة لذلك ازدواجية في ممارسة السلطة بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية.

فقد كانت النخبة السياسية من أبناء العوائل الإقطاعية في المدن تمثل النفوذ التجاري والسياسي أكثر من تمثيلها للوطن، واختارت السلطة الفرنسية أن تتعامل مع هذه النخب لتشكيل مؤسسات الحكم، وشغل الحقائب الوزارية، وتمثيل فئات المجتمع في المجالس النيابية، ولكنها مارست السلطة الفعلية من خلال الاعتماد على نخبة عسكرية من كبار ضباط القوات الخاصة للشرق.

وكانت الخطة الفرنسية منذ البدايات قائمة، كما رأينا، على تقسيم البلاد على أسس طائفية وعرقية للعمل على ضرب وحدة البلاد والتآخي الموجود بين أطياف الشعب السوري والتأكيد والترويج لفكرة الأقليات والأكثرية، وإبراز هذه الفكرة في مجالات الحياة كلّها السياسية والإدارية والاجتماعية.

وبالتالي فإن مرحلة الانتداب (1920–1945) قد شهدت نشوء سلطتين في آنٍ واحدٍ؛ سلطة سياسية لا تتبنى فكراً محدداً؛ بل تمارس دوراً إدارياً محضاً من خلال نفوذها التجاري والزراعي، وسلطة عسكرية تتمثل في القيادة العسكرية التي كان يغلب عليها العنصر الطائفي.

رابعاً– الجهاز العسكري والأمني في عهد سلطة الانتداب:

2– الجهاز العسكري:

عندما احتلت القوات الفرنسية دمشق في الرابع والعشرين من تموز عام 1920، فرض الجنرال غوابيه قائد القوات الفرنسية في دمشق شروطاً قاسية على سكانها، وكان

من بينها نزع أسلحة الجيش العربي السوري وحل وحداته العسكرية ، إلا أن بعض تلك الوحدات كلف بعد استقرار أوضاع البلاد، بمهمات الدرك إلى جانب تسليم المواد الحربية والأبنية العسكرية كلّها إلى الإدارة الفرنسية[33] .

وقد عدّ الجيش الفرنسي من جانبه تلك الأبنية العسكرية ملكاً له، كونها غنائم حربية في الوقت الذي قدرت أثمانها بآلاف الليرات الذهبية، ولم يكتفِ بذلك؛ بل أطلق عليها أسماء لا يفهم مغزاها، إلا عدد قليل جداً من السوريين، منها ثكنة سماها " برازا " "Braza "وأخرى أطلق عليها اسم " فيدرب " "Feedrab" وهي في الأصل ترجع الى أسماء رجال الاستعمار الفرنسي[34] .

وفي 27 تموز 1920 ومع دخول الفرنسيين أعلنت الإدارة العرفية[35]، وسارع الجنرال غوابييه إلى فرض بعض الشروط على الحكومة الجديدة برئاسة علاء الدين الدروبي التي رضخت لهذه الشروط، وعلى ذلك أصبحت سوريا لا تملك سوى مفارز من رجال الشرطة في المدن وعدداً قليلاً من رجال الدرك في الأرياف إلى جانب الحراس الليليين في الأحياء السكنية[36].

---

[33]– ستيفن هامسلي لونغريغ: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت 1978، ط1، ص134.

[34]– الشهابي ، محاضرات في الاستعمار ، ج2 ، ص153.

[35]– وفي 1920/9/16 أعلنت حكومة الألشي أنه لم يعد من داعٍ لتلك الإدارة العرفية التي فرضتها حكومة الدروبي، وأن المصلحة تقتضي بإلغائها.. انظر في ذلك.. جريدة العاصمة، العدد 157، السنة الثانية، 1920/9/23، ص3.

[36]– تضمنت شروط الجنرال غوابييه: (1– إنهاء حكم الملك فيصل– 2– دفع مبلغ 10ملايين فرنك تعويضاً ونزع السلاح من الجيش السوري وتحويله إلى قوى أمن داخلي– 3– إجبار الأهالي على تقديم 10 آلاف بندقية). انظر في ذلك: غالب العياشي، مرجع سابق، ص130. أيضاً: إبراهيم غازي، مرجع سابق، ص 150.

وبهذه الشروط عمت الفوضى في أنحاء سوريا جميعها[37]، ووقعت حوادث خربة الغزالة التي اغتيل فيها بعض الوزراء. من هذه الحوادث ما جاء الخبر عنه من وزارة الداخلية بأن بعض العربان يقطعون الطريق المارة من جهة القطيفة، وكذلك أعمال الشغب والسرقة ونهب المستودعات في القنيطرة[38]، وعلى إثر ذلك صدر قرار عن رئاسة مجلس الوزراء في 1920/8/5 وتوجه فيه إلى المأمورين والموظفين جميعاً الموكول إليهم تقرير الأمن والسكينة الضرب على أيدي من يعبث بالأمن وإقلاق الراحة، مع إمكانية طلب المؤازرة من القوات المنتدبة والوطنية لتحقيق ذلك[39]. واتبعت السلطة المنتدبة سياسة الإرهاب والبطش وتوقيف المواطنين وإبعادهم ، ووضعت الشرطة والدرك تحت أمر مدير الأمن العام الفرنسي الملحق بالمفوض السامي في بيروت ومستشاره في دمشق ومكتب الاستخبارات وحشر الفرنسيون في الشرطة الأشخاص الذين يثقون بهم من حثالة الناس الذين كانوا يتسابقون في التجسس ونقل الأخبار الكاذبة لينالوا الحظوة عندهم[40].

وفي تصريح للجنرال غوابييه أمام وزارة الدروبي قال: إن الحكومة التي تمثلونها والتي قبلت المشاركة في العمل تحت الانتداب لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا ؛ وذكر الشروط المطلوبة. وقال: يجب أن يخفض الجيش الشريفي إلى وظيفة قوة ضابطة تخصص لصيانة السكينة في البلاد ويجب أن تجمع الأدوات الحربية جميعها وتسلم إلى السلطة العسكرية)– ويذكر في هذا بأنه تم البدء بجمع السلاح منذ أول شهر آب 1920، وصدر بذلك بيان موجه للأهلين بضرورة تسليم الأسلحة. انظر في ذلك: جريدة العاصمة، العدد 142، السنة الثانية،1920/7/29، ص1. وأيضاً: العدد 144، السنة الثانية، 1920/8/5، ص2.

[37]– جريدة العاصمة، العدد 144، السنة الثانية، 1920/8/5، ص2–3.

[38]– مجلة الشرطة، السنة الأولى، العدد / 3/ ، 1921/10/1، ص87 وما بعدها.

[39]– جريدة العاصمة، العدد 145، السنة الثانية، 1920/8/9، ص3–4.

[40]– مقالة بعنوان: الشرطة في سورية. انظر في ذلك. مجلة الشرطة، السنة الأولى، العدد/1/ ، 1921/7/15/،ص4. نصت المادة /2/ من صك الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان

وفي وقت لاحق عندما قسمت سوريا إلى دويلات كان يوجد مدير عام للشرطة في العاصمة ورؤساء للشرطة في المدن ومراكز المحافظات بجنسية سورية، وكانوا يعملون تحت إدارة ممثل المدير العام الفرنسي[41].

كانت مهمة جيش الاحتلال الفرنسي البالغ تعداده أكثر من أربعين ألف جندي تقوم على تثبيت مواقع الرأسمالية الفرنسية الاقتصادية في البلاد، وضمان الأرباح في الوقت نفسه للاحتكاريين الفرنسيين وتأمين مصالحهم في المنطقة[42].

شكل جيش الشرق الفرنسي الدعامة الرئيسة لنظام الدفاع والأمن إبان إدارة فرنسا لسوريا ، فقد ضم عدداً من الكتائب وسرايا المدفعية وتشكيلات من المهندسين والطيران جاءت من فرنسا؛ فضلاً عن سحبها القسم الأعظم من الرجال الأفارقة ببزات رسمية فرنسية من شمالي إفريقيا والسنغال وتجنيدهم للخدمة في سوريا، وكانوا تحت إمرة ضباط فرنسيين[43] .

لم تكتف الإدارة الفرنسية بجيشها المجند من الفرنسيين ورعايا مستعمراتهم؛ بل جندوا عدداً من السوريين واللبنانيين بطريقة التطوع. وجرى تقسيمهم الى مجموعتين:

أنه يحق للدولة المنتدبة أن تحتفظ بجيوشها، ولها تنظيم الشرطة والجندرمة (الدرك) المحلية اللازمة لهذه الغاية، وللمحافظة على الأمن الداخلي، ويشترط في هذا أن تكون هذه القوى من السكان المحليين وتتبع للحكومات المحلية. انظر في ذلك: إبراهيم غازي، نشأة الشرطة وتاريخها في سورية، دار العلم الحديث، دمشق 1999، ط1. ص 153.

[41]- إبراهيم غازي، نشأة الشرطة وتاريخها في سورية، دار العلم الحديث، دمشق 1999، ط1، ص 153. وأيضاً: جريدة العاصمة، العدد 155، السنة الثانية، 1920/9/16، ص1-2-3. ويذكر في هذا أنه وبتاريخ 1920/8/31 قرر الجنرال غورو تحديد دولة لبنان الكبير بحدودها من الجهات الأربع، ليوضع هذا القرار موضع التنفيذ بتاريخ 1920/9/1.

[42]- حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ص103

[43]- المصدر نفسه، ص103

الأولى عرفت باسم (الجوقة السورية والقناصة اللبنانية)، والثانية باسم (الحرس اليسار) المرتبط بضباط الاستخبارات . وكان ضباط تلك الوحدات من الفرنسيين، ثم أصبح قسم منهم من السوريين الذين تخرجوا في المدرسة العسكرية التي أوجدها الفرنسيون في حمص، والتي كانت تخرج أيضاً ضباطاً ومترجمين سوريين ولبنانيين[44].

وبالرغم من حرص الفرنسيين على إدخال عناصر محلية موثوق بها إلى الجيش، من الأشخاص الثائرة المستسلمة ومن البدو والفلاحين الفقراء من فئات المجتمع كلّها، إلاّ أنّ النضال الوطني والشعبي المتعاظم أثَّر في قسم كبير من الجنود المحليين والضباط المتخرجين في حمص، ودفعهم لتأييد الحركات الوطنية سراً أو علناً لمناوئة الفرنسيين[45].

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن الجنرال غورو كان أول من حاول إنشاء فرق محلية على أساس طائفي. وقام وفق رقم (134) الصادر في الثالث عشر من نيسان عام 1920 بتشكيل فيلق سماه (بالفيلق الدرزي)، ورفض السوريون عموماً ، ولاسيّما الدروز هذه السياسة الطائفية، وبعد انتصار الفرنسيين في معركة ميسلون سارع إلى إلغائه بموجب القرار المرقم (313) في السابع والعشرين من آب عام 1920[46].

وقد وضعت الفرق العسكرية الفرنسية والفرق المساعدة والتابعة المحلية جميعها تحت إمرة المندوب السامي الفرنسي مباشرة ، كونه القائد العام للقوات الفرنسية في الشرق، والمسؤول المباشر عن تحركات تلك القوات العسكرية وأعمالها . إلى جانب تلك

---

[44]– الشهابي، محاضرات في الاستعمار ،ج2،ص155 .

[45]– حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ص103

[46]– ألف الجنرال غورو حرساً وطنياً لمواكبته على الخيول العربية في أثناء تجواله في أسواق مدينة بيروت، وقد فرض أن يكون أفراد الحرس جميعهم من جبل الدروز. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي 1914–1926، دار الفارابي، بيروت 1974، ط1، ص75 .

القوات ، فقد كانت هناك فرق (الضابطة اللبنانية[47]) التي شُكِّلَتْ في دويلة لبنان الكبير والدويلات السورية منذ عام 1920، والتي أشرف على قيادتها وتدريبها وتسليحها ضباط فرنسيون. وفي عام 1923 بلغ عدد أفرادها نحو (47) ضابطاً و(385) جندياً اطلق عليها اسم" القناصة اللبنانية"[48]. وارتفع تعدادها في عام 1928 إلى نحو (50) ضابطاً و(617) خيالاً و(705) جنود من المشاة[49]. في حين تشير التقارير إلى أن عدد الضباط الفرنسيين العاملين في الدويلات السورية في نهاية عام 1931 بلغ نحو (133) ضابطاً و (287) فوجاً فرنسياً ، أمّا عدد الضباط السوريين فقد بلغ (167) ضابطاً و(13139) فوجاً سورياً، ثم حدث تغيير في صفوف القوات السورية نهاية عام 1932، إذ أصبح عدد ضباطها (180) ضابطاً وأفواجها (13490) فوجاً في الوقت الذي تناقص فيه عدد القوات الفرنسية إلى (26) ضابطاً و(292) فوجاً فرنسياً[50].

وقد استخدم الفرنسيون جنود "الجوقة السورية" عام 1921 لقمع ثورة الشيخ صالح العلي في جبال الساحل، وبعثوا بهم لمحاربة الثوار في جبل العرب وغيرها من المناطق في أثناء الثورة السورية (1925 –1927). أمّا الخيالة الذين كان اسمهم الحرس اليسار، فقد كان الغرض من تجنيدهم مقاتلة الثوار[51].

---

[47]– تشكلت فرق الضابطة اللبنانية بموجب القرار المرقم (375) الصادر في العشرين من أيلول 1920. انظر: ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، حاشية رقم 48 ، ص 76، نقلاً عن النشرة الرسمية في المفوضية العليا 1920–1921، القسم الثاني، ص 38–39.

[48]– أنشأها الجنرال ويغاند بموجب القرار المرقم (6824) في الثالث والعشرين من آذار عام 1923. ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، حاشية رقم 49، نقلاً عن : الجريدة الرسمية، العدد 1647، تاريخ 1923/3/27.

[49]– ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص76.

[50]- M. A.E, Ropport , Annee , 1932 , P, 42.

[51]– مصطفى الشهابي ، محاضرات في الاستعمار ، جامعة الدول العربية ، 1956،ج2 ، ص155.

كان تنظيم القوات يتم طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجيش الفرنسي، وفي المستعمرات الخاضعة للإدارة الفرنسية، وقد بلغ عدد القوات المحلية في عام (1924) نحو (6205) رجال موزعين بواقع (205) ضباط و(6000) جندي. ويتوزع الضباط بدورهم على الوجه الآتي : (157) ضابطاً فرنسياً من فرنسا أو مستعمراتها، و(48) ضابطاً محلياً من البلاد السورية، ويتوزع الجنود بين (646) من فرنسا ومستعمراتها، والباقي من البلاد السورية، وتتوزع القوى المحلية الى ست كتائب وأربع سرايا وفرقتي هجانة وفرقة هندسة واحدة.

يتضح من خلال ما تقدم كلّه، أن الإدارة الفرنسية أنشأت عام 1925 قوات لحفظ الأمن، سميت بالقوات التابعة لها؛ وذلك لمجابهة تطورات الثورة السورية. وفي هذا دلالة واضحة على نوع السياسة العسكرية الفرنسية التي كان يلجأ إليها المفوضون الساميون في أثناء الثورات والانتفاضات الوطنية؛ وذلك بمحاولة دفع المجتمع السوري إلى الاقتتال فيما بينهم.

وقد بلغ تعداد القوات المساعدة نحو سبعة آلاف رجل بأمرة سبعين ضابطاً فرنسياً في عام 1927، في حين كانت القوات التابعة في انخفاض مستمر إثر القضاء على الثورة السورية، وتقلص عددها إلى نحو (22) فصيلاً صغيراً[52].

أصبح من الضروري على الفرنسيين تخفيض عدد قواتهم المسلحة في البلاد، وذلك لعدم إمكانية الميزانية المالية الفرنسية الإنفاق على القوات الخاصة التي شكّلوها لبلاد الشرق، ولاسيّما بعد أن بلغ الإنفاق عليها خلال عامي (1933، 1934) خمسة عشر مليون فرنك فرنسي؛ الأمر الذي أدى إلى إلغاء عدد من الفرق العسكرية؛ ممّا فرض

[52]– ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص76 .

عليها إعادة تنظيم تلك الفرق مرة أخرى، لغرض معالجة النقص الحاصل في قواتها ، كما هو مثبت في الجدول الآتي[53]:

	في 31 كانون الأول عام 1933		في 31 كانون الأول عام 1934	
ضباط	فرنسيون 110	سوريون 197	فرنسيون 115	سوريون 188
قطعات	306 نواب ضباط	13349 جنود ونواب ضباط	290 نواب ضباط	11052 جنود ونواب ضباط

الجدول يوضح الفرق بين القوات المسلحة بين عامي 1933 -1934

لذا سعت الإدارة الفرنسية إلى عدم تشكيل جيش وطني في البلاد، وعملت على زجِّ الجنود السوريين في جيش الاحتلال الفرنسي، الذي استمر في محاربته الاستقلال الوطني بشتى الوسائل الاستعمارية، وعمل جيشها في الوقت نفسه على تنفيذ أغراض الإدارة الفرنسية في البلاد[54] .

حاول الفرنسيون إلغاء أية رابطة للسوريين المجندين ضمن صفوف قواتهم تربطهم ببلادهم، فالجوقة السورية ليس فيها من سوريا إلا اسمها فقط ، فقد دأب الفرنسيون في رفع العلم الوطني لبلادهم إلى جانب العلم السوري على مبنى دائرة الأمن العام، وغيرها من الدوائر، في أيام الأعياد، ومن ثَّمَّ إنزالها في الأيام الاعتيادية. غير أنهم تركوا علم بلادهم وحده مرفوعاً؛ مما أثار حفيظة السوريين، الذين خرجوا متظاهرين في حماه يطالبون بإنزال العلم الفرنسي؛ الأمر الذي أدى إلى الاصطدام بينهم وبين قوات الأمن

53)- Ministere Des Affaires Etrangeres, Rapport Ala Sogieie Des Nations La Situation De La Syrie Et Dvliban , Annee , 1934 ,Imeprimerie National, Paris , 1935 , P. 45.

54)– الشهابي، محاضرات في الاستعمار ، ج2 ، ص155.

والجيش الفرنسي[55]. كما أن لغة التعليم في الجيش، كانت اللغة الفرنسية، وأن القسم الذي يؤديه الجنود هو لخدمة أغراض الإدارة الفرنسية، ولم يكن للحكومة السورية أية سلطة عليه ولا صلة لها به، ولم يختلف أولئك الجند من حيث تشكيله وأغراضه عن سائر المستعمرات الفرنسية[56]. وقد دلّت الإحصاءات الأخيرة على أن الجيش السوري كان قوامه خمسة وعشرين ألفاً ما بين ضابطٍ وجنديٍ موزعين على وحدات منتشرة في أرجاء البلاد[57]. كما كان للجيش الفرنسي محاكم خاصة به في البلاد السورية، يحاكم فيها كل مواطن يحمل سلاحاً أو يكون في حوزته سلاح، أو يتشاجر هو والجنود الفرنسيين. وكان لذلك الجيش أيضاً شرطة وسجون خاصة ، وكثيراً ما استعملت الإدارة الفرنسية تلك الشرطة في دهم بيوت المواطنين؛ لإلقاء القبض على أحرار البلاد الذين كانوا يسمونهم (مجرمين سياسيين)، وكانت الأحكام التي تصدرها تلك المحاكم لا يسقطها إلا رئيس الجمهورية ووزير الدفاع الفرنسيان[58].

أثبتت التقارير المقدمة من قبل الضباط الفرنسيين أن كثرة عدد المرشحين بالنسبة إلى الضباط السوريين المجندين، يؤدي إلى ضعف تدريبهم وعدم تأهيلهم للمهمة الملقاة على عاتقهم؛ لذلك عملت على تقليل أعدادهم. وطبقاً لذلك فقد تمّ قبول (27) مرشحاً من الضباط من أصل (349) مرشحاً متنافساً في المدرسة العسكرية السورية التي نُقِلَ مقرها من دمشق إلى حمص عام 1931، مقابل (15) ضابطاً من أصل (171)[59].

---

[55]– عثمان الحداد وآخرون، ثورة حماة على الطغيان الفرنسي، ج1، مطبعة الاصلاح في حماة، 1945 ، ص104.

[56]– الشهابي، محاضرات في الاستعمار ج2، ص154.

[57]– حداد وآخرون، ثورة حماة، ص18.

[58]– الشهابي ، محاضرات في الاستعمار ج2، ص178.

[59]- M.A.E, Rapport , Annee , 1932 , P, 44.

وقد أصدرت الإدارة الفرنسية قراراً بحق الضباط الذين ثبت عليهم عدم كفايتهم سمي بـ (الاستيداع) ، وقد نصَّ هذا القرار على منحهم إجازة طويلة الأمد مع راتب منخفض بعد تسع سنوات من الخدمة ، وإحالتهم على التقاعد بعد خمسة عشر عاماً من الخدمة[60] .

يمكن القول: إن قسماً من هؤلاء المجندين قد دخلوا المدرسة العسكرية وهم أقل رغبة بها من رغبتهم في الحصول على وضع ثابت كموظفين في الدولة، ومن هنا أتى الميل بشدة عند كثير منهم بالراحة في المركز الذي حصلوا عليه من دون البحث عن إتقان لمهنتهم ، وهذا ما جعل من الصعوبة تكوين ملاكات متقدمة في هذا الجانب.

أما بالنسبة إلى نواب الضباط ، فعلى الرغم من زيادة أعدادهم أيضاً وخدمتهم الطويلة إلا أن الغالبية العظمى منهم لا يكتسبون الكفاية الكافية؛ لذلك كان تدريبهم بشكل ضعيف؛ الأمر الذي جعل من الصعوبة تحسين أدائهم[61].

وقد أجريت بعض التغييرات في صفوف القوات المسلحة في أوائل كانون الثاني عام 1936، شملت استحداث عدد من الوحدات والمفارز العسكرية، وإلغاء بعضها الآخر؛ فضلاً عن تقليص عدد من عناصر الهجانة إلى نحو (102) شخص.

من جهة أخرى، اسْتُعينَ بقوات الجيش ولمرات عديدة لغرض إعادة الأمن والنظام للمناطق التي حدثت فيها اضطرابات عام 1934، ولاسيّما الشمال الغربي من حلب وبالتحديد منطقة (كرد – داغ)[62]. في حين لم تتدخل تلك القوات في أية منطقة من مناطق البلاد التي حدث فيها اضطراب عام 1935، باستثناء بعض سرايا الفرسان والهجانة التي أرسلت إلى بعض المناطق لغرض القضاء على اضطرابها ومكافحة قطاع الطرق في الصحراء[63] .

---

60)- M.A.E, Rapport , Annee , 1934 , P, 46.
61)- Ibid. p.47.
62)- M.A.E, Rapport , Annee , 1934 , p 47.
63)- M.A.E, Rapport , Annee , 1935 , p 42.

2 – جهاز الشرطة والدرك:

لم يكن بوسع الإدارة الفرنسية الإفادة من الأسس العثمانية لبناء وحدات من الشرطة والدرك المحليين، فكان لا بدَّ من إيجاد عددٍ من الضباط والجنود يمتازون بسلوك جديد، وقد بدأت عمليات التجنيد والتدريب لهذا الغرض في لبنان، ثم امتدت إلى الدويلات السورية الأخرى عام 1920، وقد أرسلت الحكومة السورية ضباطاً ومدربين لهذا الشأن، وفي عام 1923 قدمت إلى دولة لبنان الكبير بناءً على طلبها بعثة فرنسية لغرض مساعدة الدرك فيها، وكان تنظيم قوات الدرك وتوزيعها في كل مدينة يتفق عموماً مع التقسيمات الادارية للمدينة وأقضيتها ونواحيها[64].

تركت الإدارة الفرنسية شؤون الأمن الداخلي تابعة للحكومة السورية؛ لذلك بقيت قيادة الدرك العامة " الجندرمة " ومديرية الشرطة تابعتين لوزارة الداخلية أو المديريات الداخلية في الحكومات المحلية ، في حين اكتفى الفرنسيون في بداية إدارتهم للبلاد بتعيين مستشار فرنسي للدرك ، وآخر للشرطة في كل دولة من الدويلات المحلية. وكان مدير الدرك العام فرنسياً، وكذلك القادة في مراكز المحافظات. في حين كان ضباط الأقضية والنواحي من السوريين، وبقيت اللغة العربية لغة تعليم الدرك في سوريا. ويتضح من خلال ذلك أن قوى الدرك المكلفة بضبط الأمن خارج المدن، كانت تابعة نظرياً لوزارة الداخلية ولكن رؤساءها الفرنسيين ما كانوا يعملون عملاً منافياً لرأي المفوض السامي ومندوبه، ولاسيما في الجانب السياسي، وكلما تلقوا أمراً من وزير الداخلية أو من المحافظ يقضي بملاحقة الأشخاص المشتبه بهم كان لا بدَّ لهم من إطلاع المندوب السامي قبل تنفيذ ذلك الأمر[65].

استمرت قيادة الدرك في ممارسة سلطاتها حسب المهمة التي أنيطت بها، كما ذكرت بعض التقارير المقدمة من قبل الضباط الفرنسيين في (لجنة إعادة تنظيم تلك

---

[64]– لونغريغ: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص176 .

[65]– الشهابي، محاضرات في الاستعمار ج2 ، ص179.

القوات). أمّا على المستوى الأدنى للمناصب ، فقد تولى السوريون إشغالها، وكانت اللجنة في نهاية عام 1930 تتألف من (2063) عسكرياً في عموم البلاد السورية وبضمنها لواء الإسكندرونة، منهم نحو(69) ضابطاً جلُّهم من المسلمين. وقد أقيم خلال هذا العام سبعة عشر مخفراً حدودياً، وعززت الدوريات التي تؤمن السير في الطرق بخمس مفارز مجهزة بدراجات نارية ذات عربة ، وتقوم في الوقت نفسه بدور شرطة المرور[66] .

بلغ عدد الدرك السوري نهاية عام 1932 أكثر من (65) ضابطاً و(2200) جندي، وكان عدد أفواج تلك القوات في تزايد؛ نتيجة تعيين عددٍ من الموظفين المدنيين في إطارها بوظيفة سائق وعمال هاتف وسكرتارية[67]. وفي نهاية عام 1933 كان عدد الدرك يتألف من (45) ضابطاً و(2203) من الجنود، في حين بلغ عددهم في نهاية عام 1934 (56) ضابطاً و(2482) جندياً، منهم نحو (2064) مسلماً سنياً، و(326) مسيحياً، و(49) مسلماً علوياً و(11) درزياً، فضلاً عن سبعة وعشرين آخرين. وجاءت تلك الزيادة نتيجة ربط قوات الدرك خلال عام 1934 بشؤون السجون[68].

من جهة أخرى، أنيطت بقوات الدرك إدارة السجون وحراستها في آذار عام 1934، إلا أن الصعوبات المالية لم تكن تسمح بالعمل بمشاريع إصلاح السجون، ولكن مع ذلك فقد تمت بعض الإجراءات من أجل تهيئة تلك السجون، وذلك عن طريق اليد العاملة للسجناء انفسهم في محاولة منهم لغرض تحسين حالهم. إلا أن هذا لم يحقق لهم أي تقدم نتيجة عدم كفاية الأماكن من جهة، واستمرار الإدارة العامة والخاصة من جهة أخرى بعدم إظهار رغبتهما باستخدام اليد العاملة للسجناء، من جراء صعوبة الحراسة، ورخص الأيدي العاملة الخاصة[69].

---

66)- M.A.E, Rapport , Annee , 1930 , P 82.
67)- M.A.E, Rapport , Annee , 1932 , p 79.
68)- M.A.E, Rapport , Annee , 1934 , P 82.
69)- M.A.E, Rapport, Annee, 1934 , P 82 .

أما بالنسبة إلى الشرطة، فكانت عبارة عن قوة صغيرة في كل دويلة من تلك الدويلات التي شكلها الفرنسيون في المدن، وكانت تلك المؤسسة منفصلة تماماً عن قوات الدرك المحلية وعن القوات الفرنسية الأخرى[70]. واكتفت الإدارة الفرنسية في بداية إدارتها لمديرية الشرطة بتعيين مستشار لها للنظر في الشؤون السياسية، وكان مديرو تلك المؤسسة من السوريين عندما تحدث اضطرابات سياسية في البلاد، أمّا في حالة الحرب[71] فالمدير يصبح المستشار الفرنسي، وقد نظر الأخير إلى أحرار البلاد وأهلها نظرة ازدراء واستخفاف كالذي فعله بيجان (Piejane't) مستشار شرطة دمشق الذي كان يقتل الفلاحين برصاص مسدسه من دون محاكمة[72].

الخاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن الحكومة الفرنسية كان هدفها منذ البداية السيطرة على البلاد ونهب خيراتها، وليس كما ادعت أنها جاءت للأخذ بيد السوريين للوصول إلى التقدم والتحول إلى دولة تستطيع إدارة شؤونها بنفسها. وقد حاولت منذ وصولها قمع الحركات الثورية كلّها باستخدام أجهزتها الأمنية والعسكرية التي ضمت عدداً كبيراً من الجنود السنغال، وقمعت محاولات الاستقلال جميعها، وفي الوقت نفسه حاولت استمالة السكان عندما ضمت إلى جهازها عدداً من العناصر السورية، ولكن عندما شعرت بخطر هذه العناصر عمدت إلى تسريحهم أو إحالتهم للتقاعد المبكر خوفاً من تحولهم إلى عناصر داعمة للاستقلال.

والجدير بالذكر أن السلطة الفرنسية دمجت بين التنظيم الإداري والقوة العسكرية لمزيد من إحكام السيطرة على البلاد. وقد تشكل كادر الإدارة الفرنسي من نحو ثلاثمئة

---

[70]– لونغريغ: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص176.

[71]– الشهابي، محاضرات في الاستعمار ، ج2 ، ص180.

[72]– الكيالي، رد الكتلة الوطنية ، ص52.

وخمسين مسؤولاً (أغلبهم من العسكريين) للإشراف على إدارة الإقليم، وما يزيد على ألف ضابط يقودون فرق جيش الشرق؛ فضلاً عن ثلاثة آلاف موظف فرنسي يعملون في مجالات التجارة والتعليم.

ومع محاولاتها المخفقة كلّها للسيطرة على البلاد وتنظيمها كما ترغب، إلاّ أنّ السوريين استطاعوا بنضالهم العسكري والسياسي التخلص من هذه السيطرة والحصول على الاستقلال والحرية في السابع عشر من نيسان عام 1946.

مصادر البحث ومراجعه:

الوثائق:

تقارير المفوضية العليا للانتداب الفرنسي عن الأوضاع العامة في سوريا ولبنان لأعوام"1926–1937" والموجودة في مكتبة الأسد.

وثائق وزارة الخارجية الفرنسية الموجودة في مكتبة الاسد:

Ministère Des Affaires Etrangères, Rapport A la Soierie Des Nations La Situation De La Syrie Et de Liban , Année 1934, Imprimerie National, Paris

وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن سوريا (1920–1947) والموجودة في مكتبة الأسد:

Documents of the British Foreign Office: About Syria from 1921-1947.

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

1- الأرمنازي نجيب : سورية من الاحتلال حتى الجلاء، بيروت. ١٩٧٣.

2- آل جندي أدهم: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق 1960.

3- الحداد عثمان وآخرون: ثورة حماة على الطغيان الفرنسي، ج1، مطبعة الاصلاح في حماة ، 1945.

4- الحصري ساطع: يوم ميسلون، بيروت 1945، ط2.

5- الشهابي مصطفى: محاضرات في الاستعمار ، جامعة الدول العربية ، 1956،ج2.

6– العياشي غالب: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، بيروت 1955.

7– النايف حسام: لواء إسكندرونة حكاية وطن سُلب عنوة، وزارة الثقافة، دمشق، 2013.

9– جريدة العاصة.

10– حكيم حسن: الوثائق التاريخية، بيروت 1972.

11– حكيم يوسف: سورية والعهد الفيصلي، بيروت 1986، ط3.

12– حنا عبد الله: الحركات العمالية في سورية ولبنان 1900–1945، دار دمشق، 1973.

13– رضا علي: قصة الكفاح الوطني في سوريا /1918–1946/، حلب 1956.

14– زرزور فارس: معارك الحرية في سوريا، دمشق 1962.

15– زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت 1971.

16– صادر يوسف ، مجموعة مقررات حكومة سوريا، الجزء1، مطبعة صادر، بيروت، 1933.

17– ضاهر مسعود ، تاريخ لبنان الاجتماعي 1914–1926، دار الفارابي ، بيروت 1974، ط1،.

18– علواني جميل: نضال شعب سجل خلود، دمشق 1973، ط1.

19– غازي إبراهيم: نشأة الشرطة وتاريخها في سورية، دار العلم الحديث، دمشق 1999، ط1.

20– قاسمية خيرية: الحكومة العربية في دمشق /1918–1920/، دار المعارف مصر 1971.

21– قدري أحمد: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق 1993، ط1.

22– كوثراني وجيه: بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق، بيروت 1980، ط1.

23- هامسلي لونغريغ ستيفن: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت، 1978، ط1.

24- ياب مالكوم: نشوء الشرق الأدنى الحديث، ترجمة خالد الجبيلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1998، ط1.

المراجع الأجنبية:

- Bourne. K، and Watt، D.C. edits. (1985) British Documents on Foreign Affairs، 'Weekly Political Summary' (E 3569/507/89)، 8 June 1943.
- Bourne. K، and Watt، D.C. edits. British Documents on Foreign Affairs، 'Weekly Political Summary; 10 April 1942، and October 1944
- Rabinovich. I (1979)، 'The Compact Minorities and the Syrian State 1918- 45، in Journal of Contemporary History، vol. 18. No. 4، (October 1979).
- Stefaanos YEARSIMOS: Milliyetter Va sinirlar, Istanbul 1994
- Yapp، M (1996)، The Near East Since the First World War، London.